تم بموجبها شراء 26 طائرة متنوعة الفئات

«سامبا» ترتب تسهيلات تمويلية طويلة الأجل بقيمة 7.2 مليارات ريال لـ «الخطوط السعودية»

• قدمت مجموعة سامبا المالية بالاشتراك مع تجمع بنكي تسهيلات تمويلية لشركة الخطوط الجوية العربية السعودية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 7.2 مليارات ريال، تم بموجبها شراء 26 طائرة متنوعة الفئات قام الناقل الرسمي للمملكة بضمها إلى أسطوله الجوي للعمل على الخطوط الدولية، ورفع قدراته لتلبية خطط التوسع والتطوير التي تتبناها الخطوط السعودية، واضطلع «سامبا» بدور وكيل التسهيلات ووكيل الضمان للتسهيلات.

وقد اشتمل التحالف البنكي إلى جانب مجموعة سامبا المالية على كل من البنك السعودي الفرنسي، والبنك الأهلي التجاري، وتضطلع سامبا كابيتال بمهمة المنسق ومستقبل العروض الوحيد للتسهيل المؤقت الأولي، إلى جانب مواصلة تأديتها لدور رئيسي في ترتيب وهيكلة التسهيلات التمويلية بين التحالف البنكي والخطوط السعودية.

خالد الملحم

عيسى العيسي

وتوفر هذه الحزمة التمويلية للخطوط السعودية المرونة المالية لتعزيز قوة أسطولها من الطائرات مما سيسهم في مواكبة تطلعاتها لتعزيز حضورها ضمن قطاع الطيران التجاري المتنامي في المنطقة.

وقال المهندس خالد الملحم مدير عام الخطوط السعودية إن حركة الطيران في العالم تشهد نمواً كبيراً وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط التي تحتضن مجموعة من المستثمرين الرئيسيين في هذا القطاع بفضل قدرتهم على اتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل أسرع، لافتا إلى أن «السعودية» تتطلع إلى بناء مركز قوي في جدّة كنقطة عبور دولية للرحلات الجوية، وتعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الإقليمي.

وأكد الملحم أن هذه الاتفاقية ستدعم قدرة «السعودية» على تنفيذ خططها التوسعية والنمو بأعمالها في ظل الفرص والمحفزات المحيطة بقطاع الطيران، كما تعكس في الوقت ذاته علاقة الشراكة الوثيقة التي تجمعها بالقطاع المصرفي المحلي، وثقة البنوك المشاركة في استراتيجيات النمو التي تتبناها.

من جانبه أعرب عيسى العيسى رئيس مجلس إدارة مجموعة سامبا المالية عن اعتزاز المجموعة بأداء دور محوري ورئيسي في إتمام هذه العملية، والتي سيكون لها آثار مباشرة وإيجابية في تجسيد طموحات الناقل الوطني الرسمي للمملكة وتعزيز مكانته الرائدة ضمن قطاع الطيران الحيوي في منطقة الشرق الأوسط.

ووجه العيسى شكره وتقديره إلى البنوك الأخرى في عملية التمويل على التعاون البناء لإتمام هذه الصفقة والتي تؤكد على قوة العلاقات المصرفية السعودية، والتزام البنوك السعودية الدائم والمستمر في مساندة المؤسسات والشركات الوطنية لدعم برامجها الاستثمارية الطموحة.

يشار إلى أن الخطوط السعودية تنتظر حالياً استلام 18 طائرة متبقية من أصل طلبيات سابقة بلغ مجموعها 90 طائرة، وكانت قد أتمت التوصل إليها خلال السنوات الست الماضية، فيما تحتاج الشركة إلى 100 طائرة جديدة بحلول عام 2020 لمقابلة معدلات النمو المتزايدة في السوق السعودية، حيث يبلغ عدد المسافرين عبر الخطوط السعودية 25 مليون مسافر سنوياً وفقاً لإحصائيات العام الماضي، منهم 15 مليون مسافر على متن الرحلات الداخلية إلى 27 مطاراً داخلياً في المملكة.

«أرامكو» تنتج الغاز الصخري لمشروع فوسفات ومحطة كهرباء بحلول 2018

قال مصدر إن أرامكو تنوي إنتاج 200 مليون قدم مكعبة يومياً من الغاز الصخري بحلول 2018 لإمداد مشروع فوسفات جديد ومحطة كهرباء.

وتعتزم السعودية إنتاج الغاز الصخري لتوليد الكهرباء وترشيد استهلاك النفط الخام لتصديره.

وتحرص أرامكو على زيادة إنتاج الغاز نظرا لأنها تصدر النفط الخام بسعر 100 دولار للبرميل بينما يبلغ سعر البيع إلى محطات الكهرباء في المملكة نحو أربعة دولارات.

وقال الرئيس التنفيذي خالد الفالح العام الماضي إن الشركة مستعدة لتخصيص كميات من الغاز لبناء محطة كهرباء قدرتها ألف ميجاوات لتغذية مشروع لاستخراج فوسفات تبنيه شركة التعدين العربية السعودية «معادن» في مدينة وعد الشمال التعدينية.

وقال «يخصص 40 مليون قدم مكعبة يوميا لمشروع الفوسفات في وعد الشمال و160 مليون قدم مكعبة يوميا للشركة السعودية للكهرباء للاستخدام في محطة كهرباء».

وسبق أن قال وزير البترول علي النعيمي إن المملكة تقدر احتياطيات الغاز غير التقليدية بأكثر من 600 تريليون قدم مكعبة أي أكثر من مثلي الاحتياطات التقليدية المؤكدة.

ويضع ذلك المملكة في المرتبة الخامسة في تصنيف إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لاحتياطيات الغاز الصخري على مستوى 32 دولة.

وتنقب أرامكو عن الغاز في المنطقة الشمالية الغربية وفي المنطقة الشرقية وفي الربع الخالي وتقيم الاحتياطيات هناك. وتجري أعمال الحفر في جنوب الغوار والشمال الغربي وفي الجفرة التي تقع بين الأحساء وقطر.

شعار أرامكو

ارتفع 66 في المئة بموجب قرار لـ «المصرف المركزي»

5 ملايين درهم الحد الأدنى لرأسمال شركات الصرافة

رفع المصرف المركزي الحد الأدنى لرأس المال المسموح به لقبول ترخيص شركات الصرافة التي تمارس نشاط التحويلات النقدية داخل الدولة وخارجها، بنسبة 66 في المئة تقريبا إلى 5 ملايين درهم، بحسب نظام ترخيص ومراقبة أعمال الصرافة الجديد، مقارنة مع 3 ملايين درهم في النظام السابق.

ويضع النظام الذي نشر بالجريدة الرسمية، ونشره «المركزي» على موقعه الإلكتروني أمس الأول، ضوابط ومعايير جديدة لترخيص شركات الصرافة أو استمرارها بالعمل، واشترط موافقة المصرف على الإدارات التنفيذية لتلك الشركات، لكنه منح الشركات القائمة مهلة عامين لتوفيق أوضاعها مع شروط النظام الجديد.

ويسري هذا النظام على جميع المنشآت التي تمارس أعمال الصرافة في الدولة والمرخصة بموجب هذا النظام، أما تلك المرخصة بموجب قرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم 123-7-92 الصادر بتاريخ 29-11-1992، فيطلب منها تعديل أوضاعها، بما يتناسب ومتطلبات هذا النظام، خلال مهلة سنتين من تاريخ صدوره.

وينص النظام على أنه لا يجوز لأي شخص طبيعي، أو اعتباري أن يزاول أعمال الصرافة في دولة الإمارات العربية المتحدة ما لم يكن مرخصا له بذلك كتابة من محافظ المصرف المركزي، أو من يخوله المحافظ، بناء على هذا النظام، أو كان من الأشخاص المستثنين بموجب أحكامه.

ويجوز لأي شخص طبيعي، أو اعتباري التقدم بطلب للحصول على ترخيص من المصرف المركزي لمزاولة أعمال الصرافة، ويقدم هذا الطلب على النموذج الذي يعده المصرف المركزي من وقت لآخر، ويرفق بالطلب بيان يوضح طبيعة، ونطاق أعمال الصرافة التي ينوي مقدم ممارستها، وأي خطط قد تكون لديه في شأن التطوير المستقبلي لهذه الأعمال وتفاصيل ترتيبات مقدم الطلب بشأن إدارة هذه الأعمال، واسم وعنوان مقدم الطلب ونبذة عن مؤهلاته وخبراته، وتعهد بأن يقدم في حالة قبول الطلب ضمان مصرفي محرر لمصلحة المصرف المركزي وصادر من بنك مرخص في دولة الإمارات، بقيمة تعادل 100 في المئة من رأس المال المدفوع.

شروط الترخيص

ووفقاً للنظام، فإن ترخيص شركة صرافة يتطلب ألا يقل رأس المال المدفوع لمقدم الطلب عن مليوني درهم لممارسة نشاط بيع وشراء العملات الأجنبية في صورة أوراق نقدية ومسكوكات نقدية وشيكات مسافرين، وألا يقل عن خمسة ملايين درهم لممارسة نشاط التحويلات النقدية داخل الدولة وخارجها، إلى جانب نشاط شراء وبيع العملات الأجنبية وشيكات المسافرين، وأن لا يقل عن 10 ملايين درهم للربط مع نظام المصرف المركزي لصرف الأجور، إلى جانب نشاطي التحويلات النقدية، وشراء وبيع العملات الأجنبية وشيكات المسافرين، وألا يقل عن 50 مليون درهم إذا كان مقدم الطلب شركة ذات مسؤولية محدودة بغض النظر عن النشاط، ويستلزم عند فتح كل فرع إضافي زيادة قدرها 10 في المئة في رأس المال المدفوع.

وأن يكون مقدم الطلب من مواطني الدولة، وألا يقل عمره عن 21 سنة ويتمتع بكامل قواه العقلية.

وفي حالة الشركات يشترط النظام ألا تقل نسبة المساهمة الوطنية في رأسمال الشركة مقدمة الطلب عن 60 في المئة من إجمالي رأس المال المدفوع، ولا يجوز للمرخص له تحويل الترخيص لأي طرف آخر، سواء بغرض الحصول على مقابل، أو غيره. ويمارس الشخص الطبيعي المرخص له رقابة مباشرة على أعمال المؤسسة، وإذا كان يشغل وظيفة المسؤول التنفيذي الرئيسي، فلا يحق له شغل وظيفة مشابهة لدى مؤسسة أخرى.

الأهلية الشخصية

ولا يتم منح الترخيص إلا إذا كان مقدم الطلب مستوفيا للمتطلبات الضرورية للأهلية الشخصية، والمؤهلات المهنية التي يقدرها المصرف.

وفيما يتصل بالمؤهلات الشخصية، ينص النظام على أن يكون مقدم الطلب، أو أي من الأعضاء المؤسسين حسن السيرة والسلوك، وألا يكون قد سبق إدانته في أي جريمة تمس الشرف أو الأخلاق، أو تنطوي على العنف، وألا يكون قد أخل بالتزاماته نحو البنوك، أو أي دائنين آخرين وألا يكون قد أشهر إفلاسه، أو توصل إلى تسوية مع دائنيه، أو خضعت أملاكه للحجز، أو فرضت عليه الحراسة القضائية.

المؤهلات المهنية

ويشترط النظام الجديد أن يكون لدى مقدم الطلب، أو الشخص الذي يرشحه لأن يكون مديراً أو مشرفاً، أو مراقبا لأعمال الصرافة إلمام بالمعرفة النظرية لأعمال الصرافة، وعلى قدر مناسب من الخبرة الإدارية، وأن يتم تزويد "المصرف" بالسير الذاتية للمدير المسؤول ومديري الأقسام الرئيسية من أجل مراجعتها والوثائق المتعلقة بها.

وتقوم لجنة خاصة بالمصرف المركزي بمقابلة المرشحين لتقدير كفاءتهم وقدراتهم الفنية والإدارية أو امتحانهم، أو امتحان بعضهم إذا تطلب الأمر ذلك، وكذلك مقابلة المالك أو الشركاء من قبل لجنة خاصة من المصرف المركزي للتأكد من إلمامهم بالمعرفة المطلوبة وخطة العمل.

وعند البت في طلب الترخيص المقدم من أي شركة تؤخذ في الاعتبار أي أمور تتعلق بأي شركة أخرى ضمن المجموعة نفسها، أو أي مدير، أو مراقب في تلك الشركة تتعلق بالأهلية الشخصية أو المؤهلات المهنية.

إلغاء الترخيص

وينص النظام الجديد على أنه يحق للمصرف المركزي بقرار من مجلس الإدارة في أي وقت أن يلغي، أو يغير، أو يقيد، أو يفرض، أو يسحب أي شرط مفروض على الترخيص بعد الحصول على ملاحظات الشخص المرخص له حول الوقائع الموجبة للإلغاء، أو التغيير، أو التقييد، أو فرض شرط والسحب.

ويبين النظام أنه يحق للمصرف المركزي بقرار من مجلس الإدارة إلغاء الترخيص إذا تبين «المركزي» أن هناك إخلالا بأي من الالتزامات المستمرة، وبأي شرط من شروط الترخيص.

كما يحق لـ«المركزي» إلغاء الترخيص أيضاً في حال أخل الشخص المرخص له بأحكام هذا النظام، أو أحكام القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 1980 أو أي تعليمات أو تعاميم صادرة عن المصرف المركزي، أو لم يستوف شروط الترخيص، أو تبين أنه من المتعذر استيفاؤها، أو إذا تم تزويد المصرف المركزي بمعلومات زائفة، أو مضللة، أو غير دقيقة من قبل أو نيابة عن الشخص المرخص له أو أي من مدرائه أو مراقبيه أو المشرفين على أعماله.

كما يلغى الترخيص في حال أضحت مصالح عملاء الشخص المرخص له الحاليين، أو المحتملين معرضة للخطر، سواء كان ذلك بسبب الأسلوب الذي يمارس به الشخص المرخص له أعماله، أو الأسلوب الذي ينوي أن يمارس به الشخص المرخص له أعماله، أو لأي سبب آخر.

كذلك إذا صدر أمر بتصفية أعمال ضد الشخص المرخص له، أو أي من مالكيه الأساسيين من أي سلطة قضائية مختصة.

وإذا تم تعيين حارس قضائي، أو مدير، أو أي مسؤول مشابه آخر على أعمال الشخص المرخص له، وصدر أمر إفلاس، أو حكم بإشهار إفلاس ضد الشخص المرخص له، ولم يباشر الشخص المرخص له أعمال الصرافة المرخص له بها خلال فترة ستة أشهر من تاريخ الترخيص، وأوقف الشخص المرخص له أنشطته لفترة ثلاثة أشهر متعاقبة.

وإذا تبين من وجهة نظر المصرف المركزي أن الشخص المرخص له غير قادر على سداد ديونه عند أوان استحقاقها، أو كانت قيمة موجوداته تقل من وجهة نظر المصرف المركزي عن قيمة مطلوباته، بعد الأخذ في الاعتبار مطلوباته الاحتمالية ومطلوباته المستقبلية.

وإذا صدر أمر ببيع الموجودات، أو أي إجراء آخر ضمن حكم ،أو مرسوم، أو أمر من أي محكمة مختصة، وأعيد غير مستوف كليا أو جزئيا.

وإذا سحبت السلطات المحلية ذات العلاقة أي تراخيص ممنوحة من قبلها للشخص المرخص له، وينص النظام الجديد على أنه يجب على الشخص المرخص له أن يعين شركة تدقيق حسابات مقبولة لدى المصرف المركزي والاحتفاظ بسجلات محاسبية سليمة وتقديم بيانات هذه السجلات إلى المصرف المركزي بالشكل الذي يطلبه.

ويجب على الشخص المرخص له تزويد المصرف المركزي خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، بنسخة معتمدة من حساباته الختامية المدققة، بما فيها تقرير المدققين الخارجيين من أجل الموافقة عليها من قبل المصرف المركزي للنشر، ويجب أن تبدأ السنة المالية للشخص المرخص له في 1 يناير، وتنتهي في 31 ديسمبر.

التزامات مستمرة

يلتزم الشخص المرخص له بأن لا يتجاوز إجمالي موجوداته عشرة أضعاف رأس ماله المدفوع في أي وقت، وألا يقل رأسماله عن الحد المنصوص عليه في النظام.

كما يلتزم بإدارة أعماله من قبل أشخاص تكون قد سبقت الموافقة عليهم من قبل المصرف المركزي حسب الأصول، علماً بأن أي مخالفة تقع من جانب الشخص المسؤول عن الإدارة والمخول بالتوقيع ستكون جنائية إذا ثبت أن ما وقع عليه غير صحيح أو مضلل، ويجب أن يتضمن عقد عمله نصاً يفيد بذلك.

ويلتزم بألا يغير في شكله القانوني، أو ملكيته، أو حجم رأس ماله، أو موقع ممارسته لأعماله دون موافقة كتابية مسبقة من المصرف المركزي، وألا يندمج أو يتوحد أو يؤسس شركة مع أي شخص، أو كيان آخر دون موافقة كتابية مسبقة مع المصرف المركزي.

كما يلتزم بممارسة أعمال الصرافة في مقر مستقل مناسب يوافق عليه المصرف المركزي، مع عدم ممارسة أي عمل آخر مهما كان نوعه في نفس المقر إلى جانب أعمال الصرافة.

وألا يتضمن اسمه التجاري كلمة مصرف، أو بنك أو مؤسسة مالية، أو شركة استثمارية أو تجارية أو عقارية، أو كل ما يدل على غير أعمال الصرافة. وألا يتم فتح فروع له إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من المصرف المركزي، ولا يمنح الترخيص بافتتاح فرع جديد، إلا إذا كان الوضع المالي للشخص المرخص له سليما وليس عليه أية مخالفات. ويلتزم بالتعامل مع عملائه بموجب إيصالات رسمية بالنسبة لكافة عمليات الصرافة، والإعلان للعملاء في مكان بارز عن ضرورة الحصول على إيصالات عن عملية بيع أو شراء العملات، أو الشيكات السياحية، أو أي عمليات تحويل يجرونها من خلاله، والإعلان للعملاء وفي مكان بارز في مقره عن أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية. وأن يقوم بإصدار الحوالات المصرفية باسمه، وبتوقيع المخولين عنه حسب الأصول. ويجب على المنشأة أن تضع أنظمة إلكترونية تدعم خدمة الرسائل القصيرة لكافة معاملات التحويلات التي تجريها لإعلام المرسل والمستفيد. وألا يقوم بتحميل أي من موجوداته، أي التزامات دون موافقة كتابية مسبقة من المصرف المركزي.

وألا يقوم أي من شركائه بسحب أي مبالغ تتجاوز حصته من الأرباح السنوية الصافية.

وألا يحصل شركاء أو مديرو أو مراقبو أعمال الشخص المرخص له على قروض منه، وألا يمنحوا قروضاً للشخص المرخص له، كما لا يجوز أن تكون لأي منهم حسابات جارية، أو أي حسابات أخرى لدى الشخص المرخص له.

وعلى الشخص المرخص له إنشاء حساب وسيط للتحويلات، وأن يتم استخدام الأموال المتوافرة في حساب الوسيط للتحويلات لغرض تسوية معاملات التحويلات فقط، وألا يتم استخدامها لأية أغراض أخرى. وأن يدقق حساب الوسيط للتحويلات من قبل المدقق الخارجي شهرياً، وأية حسابات أخرى يحددها المصرف المركزي، وأن يتم الاحتفاظ بنتائج التدقيق في سجل مستقل. تزويد المصرف المركزي بأي بيانات، أو معلومات، أو إحصاءات قد يطلبها في أي وقت وعن أي فترة محددة، والتي يجب أن تكون مطابقة لسجلات الشخص المرخص له، وتعتبر جميع هذه المعلومات والبيانات سرية، ويتم التعامل معها على هذا الأساس.

متعاملون في إحدى شركات الصرافة بالدولة «الاتحاد»

«أوجلفي آند ماذر» تستحوذ على حصة الأغلبية في «ميماك أوجلفي» بالشرق الأوسط

أعلنت شركة «أوجلفي آند ماذر» أمس عن استحواذها على حصة الأغلبية في شركة «ميماك أوجلفي». وقد تأسست «ميماك أوجلفي» على يد السيد «إدي مطران» عام 1984 في البحرين، وارتبطت مع «أوجلفي آند ماذر» منذ عام 1986. وكانت «أوجلفي آند ماذر» قد امتلكت حصة الأقلية في هذه الشركة الرائدة في خدمات التسويق لما يغطي أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ أكثر من ثمانية عشر عاما.

وتعليقا على ذلك، قال مايلز يونغ، رئيس مجلس الإدارة العالمي والمدير التنفيذي لشركة «أوجلفي آند ماذر»: «حظينا بعلاقة ناجحة ومفعمة بالإبداع مع شركة «ميماك أوجلفي» على مدى ثلاثين عاما تقريبا. وخلال تلك الفترة، استطاع «إدي» بناء شركة متفوقة تحقق أعمالا رائدة للعديد من العلامات التجارية المحلية والإقليمية والدولية. وتتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالعديد من الفرص الفريدة ضمن قطاع التسويق، وهذا هو الوقت المناسب لنا للتركيز على ذلك ووضع خططنا المشتركة وتنفيذها على أكمل وجه لبناء شبكتنا التسويقية في المنطقة».

إدي مطران

كما أعلن مايلز يونغ عن اختيار «إدي مطران» ليشغل منصب عضو مجلس الإدارة العالمية لشركة «أوجلفي آند ماذر».

من جانبه قال «إدي مطران»، الرئيس التنفيذي لشركة «ميماك أوجلفي»: «عندما بدأت العمل في عام 1984، كان لدينا مكتب واحد وعميل وأربعة موظفين. وبعد ثلاثة عقود من الزمن، أصبح لدينا شبكة تسويق متكاملة رائدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبهذه المناسبة، أود أن أتوجه بالشكر لعملائنا وموظفينا وأفراد عائلتنا على دعمهم وثقتهم. وتأتي هذه الاتفاقية لتعزز التكامل الذي تمتعنا به مع «أوجلفي آند ماذر» منذ بداية شراكتنا، وذلك بفضل انسجام قيم ونهج «ميماك» مع «أوجلفي». فنحن شبكة واحدة تقدم لعملائنا في المنطقة طيفاً كاملاً من خدمات التسويق المتكاملة».

وأضافة مايلز يونغ: «بفضل المستوى الراقي للشركة التي أنشأها «إدي»، وتقديرا لقيادته وشغفه الكبير والعمل المتفوق الذي نقدمه لعملائنا، فقد تم تكريمه بجائزة «الشخصية الإعلانية الأولى لعام 2014» ضمن جوائز «دبي لينكس»».

وتجدر الإشارة إلى أن شركة «ميماك أوجلفي» تقدم خدماتها لأكثر من 150 علامة تجارية دولية وإقليمية ومحلية، مثل: «أي بي أم» و«كوكاكولا» و«البنك العربي» و«المراعي» و«أمريكان إكسبريس»، وتوظف أكثر من 570 شخصاً يتوزعون في 14 مكتب عبر أنحاء المنطقة.

884 مليار دولار قيمة منتجات الصناعات البحرية في الصين

بكين – «وام»: بلغ إجمالي قيمة منتجات الصناعات البحرية الصينية 5.4313 تريليون يوان 884.9 مليار دولار أمريكي خلال العام الماضي بزيادة 7.6 في المئة على أساس سنوي.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة « شينخوا » عن شي تشينغ فنغ المتحدث باسم مصلحة الدولة للبحار والمحيطات الصينية اليوم إن تنمية صناعة السفن وصناعة أملاح البحر واصلت تراجعها..مشيرا إلى أن قيمة المنتجات البحرية في العام الماضي بلغت نسبة 9.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في البلاد.. بينما عمل 35.13 مليون شخص في الوظائف المتعلقة بالبحار.

وأضاف شي أن صناعة السفن في الصين خلال العام الماضي شهدت تراجعا في الأرباح والصادرات متأثرة بوضع الأسواق الدولية حيث انخفضت القيمة المضافة نسبة 7.7 في المئة على أساس سنوي.

وأشار إلى تراجع القيمة المضافة لصناعة أملاح البحر خلال العام الماضي نسبة 8.1 في المئة عن العام السابق متأثرة بالجو الممطر وضعف الصناعات في المجرى الأسفل وازدياد واردات أملاح البحر.

جمعية الصرافين: المهلة الممنوحة للشركات كافية

قال أسامة آل رحمة المدير العام لشركة الفردان للصرافة رئيس جمعية الصرافين بالدولة، إن المهلة التي منحها المصرف المركزي لشركات العاملة بالسوق المحلية لتوفيق أوضاعها، تعتبر مناسبة جداً وكافية، وأكد أن العديد من الشركات العاملة بالسوق قامت خلال السنوات الماضية بزيادة رأسمالها تدريجيا ليتجاوز 5 ملايين درهم، وهو الحد الأدنى المطلوب لاستمرار شركات الصرافة بعملها، وفقاً للنظام الجديد. وقال مع ذلك، هناك العديد من الشركات لا يزال رأسمالها بحدود 3 ملايين درهم، لكنها قادرة على توفيق أوضاعها خلال المهلة المحددة بسنتين.

ولفت آل رحمة إلى أن عدد شركات الصرافة العاملة في السوق المحلية ارتفع خلال العام الماضي إلى 135 شركة، بزيادة 10 شركات جديدة تقريبا، مقارنة مع 2012. وأشار إلى أن شركات الصرافة تملك نحو 750 فرعا في الدولة، ويعمل بها ما يقارب 10 آلاف عامل وموظف، منهم 10 في المئة مواطنون.